للجماهير، ولا حتى للقوى العربية التي لم تعد تخفي قلقها من مشروع التسوية وتطوراته الأخيرة.

وتبدو المعارضة وقد اختارت إسقاط مشروع التسوية، ليس من خلال الضغط

رغم كثرتها بل قد أسهمت - بشكل سلبي - في كثير من الأحيان تمثل في تعكير الأجواء ومحاولة مساندة بعض الأطراف على حساب البعض الآخر.

لكن من المهم في هذا الطرح أن يأخذ طابعاً محلياً تدريجياً بحيث يبدأ من القاعدة حيث القبائل والتجمعات الرعوية والزراعية والقبلية لأعطاء فرصة للتنظيمات الاجتماعية المؤثرة لتعبّر عن نفسها في إطار القبائل ثم الإسهام في بلورة ذلك في محيط صومالي أوسع حتى يتم تقليل نفوذ زعماء الفصائل المسلحة سلمياً من داخل قبائلهم ومثقفيهم وعلمائهم. وإذا كان هناك من مساعدة دولية أو إقليمية أو حتى تلك التي تُقدمها الدول الصديقة فالمهم أن تذهب إلى قطاع الإعمار المنهار مثل الصحة والتعليم والزراعة والبرامج التنموية ذات المدى الأبعد، هذه المساعدات التي كانت تصرف في الماضي في عقد المؤتمرات التي يعقبها الفشل.

وقد وجّه جمع من الأكاديميين الصوماليين في بيان أصدروه قبل أيام إلى دول الجوار والدول العربية يطالبون فيه بغرض حظر على زيارات زعماء الفصائل المسلحة لهذه البلدان واعربوا عن اعتقادهم بأن ذلك يسهم اسهاماً كبيراً في حمل هؤلاء الزعماء على التنازل عن مواقفهم الجامدة كما يسهم ذلك أيضاً في إظهار حجمهم الطبيعي داخل المجتمع الصومالي على عكس ما تعطيهم هذه الأضواء التي تصاحبهم لدى استقبالهم في العواصم العربية والإفريقية وهذا يؤدي بدوره إلى اعادة التوازن إلى الساحة السياسية المضطربة ولكن ليس هو كل ما إذا كانت الحكومات العربية والإفريقية ستستجيب لهذه النداء.

الجزائر: شجار بالأيدي في البرلمان، ودبلوماسي يطالب بمعاملة الجنرالات

عدو الطبقة الفقيرة والعاملة. وتشهد الجزائر في الفترة الأخيرة سلسلة واسعة من الإضرابات النقابية التي شلّت قطاعات حساسة في الدولة. على صعيد آخر مثّلت مشكلة المختطفين في الجزائر، والذين تختلف التقديرات في عددهم، وتقول التقديرات الوسطية إن عددهم يقرب من ثلاثين ألف مختطف، أهم القضايا التي شغلت الرأي العام الجزائري في المدّة الأخيرة. وقد تزامن هذا الأمر مع العثور على أعداد كبيرة من جثث الضحايا في مقابر جماعية في الجزائر، منها المقبرة التي عثر عليها بمنطقة الاربعاء بولاية البليدة، والتي ضمت أكثر من مائتي جثة.

وقد سارعت الصحف الجزائرية المقربة من السلطة إلى نسبة هذه المقبرة الجماعية المرعبة إلى الجماعات الإسلامية المسلحة، وبالخصوص ما يعرف في الجزائر بـ«الجيا»، إلا أن البعض لا يتردد في القول بأن هذه الجثث قد تكون جثث المختطفين والمفقودين، خاصة وأن المنطقة التي اكتشفت فيها هذه المقبرة لم تكن على حد علم المراقبين للوضع الأمني في الجزائر مكانا معروفا بالمجازر الجماعية التي اقترفتها الجماعات المسلحة. وعليه فإن طرح احتمال أن تكون تلك الجثث جثث مختطفين واردا، ما دامت بعض عائلات المفقودين قد كانت تؤكد باستمرار في مناسبات عديدة سابقة أن أبناءهم الذين اعتقلتهم أجهزة الأمن بالجزائر العاصمة شوهدوا بعدها في التلفزيون ضمن مجموعات الإرهابيين الذين تم القضاء عليهم، في تلمسان ومعسكر بغرب البلاد.

ويتساءل المتابعون للشأن الجزائري كيف تمكنت الجماعات المسلحة، التي لا يوجد لها أثر يذكر في المناطق التي عثر فيها على هذه المقابر، كيف تمكنت من نقل تلك الجثث وبتلك الأعداد الهائلة من الأماكن التي تنشط فيها إلى منطقة الاربعاء، ولماذا لم تقبر أولائك الضحايا في المناطق التي لها نفوذ كبير فيها. وهو الأمر الذي يثير التساؤلات والريبة في أن تكون أطراف أخرى غير الجماعات الإسلامية المسلحة وراء تلك المجازر والمقابر الجماعية. ويعلل بعض المتابعين هذا الاستنتاج بشهادات كثير من الجزائريين عن وقوف جماعات المقاومين (جماعات سلحتهم الحكومة) وراء تجاوزات فظيعة. لعلّ أبرز ما هو معروف منها ما كشف إثر اعتقال رئيسي بلديتي غليزان وجديوية، وهما من القيادات المحلية للتجمع الوطني الديمقراطي، الذين تورطا في عمليات اغتيال وحالات اختطاف واعتداءات واسعة على المواطنين في المناطق التي يسيطران عليها.

وفي لندن دعا الدبلوماسي الجزائري السابق محمد العربي زيطوط إلى محاكمة جنرالات الجزائر على جرائمهم ضد الإنسانية، وقال زيطوط في تصريح لـ«الشاهد الدولي» ندعو كل الذين بإمكانهم المطالبة بالقبض على العماري وتوفيق ونزار وبتشين، القيام بذلك دون تمييز، مؤكدا أن الديكتاتور بينوشيه قتل ٣٠٠٠ شخص خلال ١٧ سنة، في حين أن هذا العدد في الجزائر تم قتله في أشهر، مضيفا أن الجنرالات في الجزائر منذ انقلاب ١١ يناير ١٩٩٢، قتلوا أكثر من ١٠٠ ألف جزائري وذلك بشهادة الغربيين أنفسهم، إضافة إلى عشرات الآلاف من المفقودين والمختطفين، وقال إن الأجانب أنفسهم لم يسلموا، فتم تصفية العديد منهم للضغط على دولهم، وأكبر شاهد على ذلك اغتيال البحارة الإيطاليين في ميناء جنجن قبيل انعقاد قمة السبعة الكبار سنة ١٩٩٥.

وتعليقا على قرار مجلس اللوردات البريطاني بشأن قضية الديكتاتور التشيلي بينوشيه، قال الدبلوماسي الجزائري، إن توقيف بينوشيه تطور إيجابي على المستوى الدولي لصالح الكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان، وأعطى أملا كبيرا لضحايا الديكتاتوريات بأن جلاديهم وسجانيهم، لن يفلتوا من العقاب.

وأضاف زيطوط: إننا كجزائريين عندما نقارن الأوضاع التي تعيشها الجزائر حاليا، نجد أنها أسوأ وأفضع بكثير من الحقبة البينوشية في التشيلي، وبينوشيه يظهر كملاك أمام الذين خططوا ونفذوا المجازر الجماعية، التي تضرب الجزائر إلى اليوم وآخرها مذبحة الشلف بغرب البلاد التي راح ضحيتها أكثر من ٥٠ شخصا، وختم بالقول إن جنرالات الجزائر يأتون على رأس ديكتاتوريات العالم، وليس هناك وضع أسوء مما هو موجود في الجزائر في نهاية القرن.

فلسطين

الشيخ ياسين يدخل في إضراب مفتوح عن الطعام تضامنا مع المساجين

التوتر يسود الضفة والقطاع عشية زيارة كلينتون والسلطة تغض الطرف عن المواجهات

أمين المنظمة يؤكد أنه اعتقل لأسباب سياسية

أصلاً في أكتوبر ١٩٩٦، بينما تولى هو الأمانة العامة للمنظمة المصرية في ٢٦ يوليو الماضي وتم إرسال الدفعة الأولى من التمويل قبل ذلك الوقت أما هذا الشيك الأخير فقد تم تحويله لحساب المنظمة في أكتوبر الماضي في بنك القاهرة - باركليز - والأوراق والمستندات الدالة على ذلك موجودة وتثبت صحة ذلك.

وعلى الرغم من الإفراج عن الأمين العام للمنظمة المصرية خصوصاً بعد تضامن المنظمات الحقوقية المصرية التسع معه وتضامن «٢٠٠» منظمة حقوقية عربية وأجنبية معه وإرسال رسائل عاجلة للرئيس